استراتيجية الدفاع التركية: دراسة تحليلية في الأدوار الاستخباراتية[▽]

Turkish Defense Strategy: An Analytical Study of Intelligence Roles

أ.د علي حسين حميد[1]
Dr. Ali Hussein Hameed

باحثة دكتوراه نضال جهاد حميد[2]
Nidal Jihad Hameed

الملخص:

شهد توجه الاستراتيجية التركية مطلع القرن الحادي والعشرين مساراً مغايراً ومهما بولوجها نحو تنفيذ عمليات عسكرية خارج تركيا وإنشاء قواعد عسكرية خارجية لها، في دول عدة، مثل ليبيا وقطر وسوريا والعراق، وبما يعيد التوازن الإقليمي ويضع تركيا على خارطة اللاعبين المؤثرين وفقا لمكانتها الطبيعية –جغرافيا وتاريخيا وسياسيا. ويستند هذا الحضور العسكري التركي بالساحات الدولية إلى قفزات نوعية بصناعاتها العسكرية خلال السنوات الخمس الأخيرة، وخاصة بتكنولوجيا الطائرات المسيرة التي أثبتت تفوقها في عدد من العمليات العسكرية خارج تركيا، فضلا عن التطور الإستراتيجي بالتصنيع العسكري الدفاعي، مثل الدبابات والمدرعات ونظم الدفاع الأرضية، حيث انتهجت الحكومة التركية بقيادة حزب العدالة والتنمية استراتيجية "صفر مشاكل" في سياستها الخارجية مع الجوار الإقليمي طوال السنوات الماضية، وظلت تركيا منكفئة داخليا حتى عام 2014، ثم تغيرت السياسة الخارجية التركية بعد ذلك في إطار جديد شكل الأساس لتحركات تركيا الخارجية مؤخرا، دبلوماسيا وعسكريا.

الكلمات المفتاحية: تركيا، سياسة التسلح، الأدوار الاستخباراتية، القواعد العسكرية.

Abstract:

The direction of the Turkish strategy at the beginning of the twenty-first century witnessed a different and important path, with its approach towards carrying out military operations outside Turkey and establishing external military bases for it, in several countries, such as Libya, Qatar, Syria and Iraq, in a way that restores the regional balance and places Turkey on the map of influential players according to its natural position - geographically and historically.

This Turkish military presence in international arenas is based on qualitative leaps in its military industries during the last five years, especially in

▽ تاريخ التقديم : 2024/1/2 تاريخ القبول: 2024/2/3 تاريخ النشر: 2024/3/31

[1] أستاذ الدراسات الاستراتيجية في كلية العلوم السياسية جامعة النهرين . Dr.alihussien@nahrainuniv.edu.iq

[2] باحثة دكتوره في قسم الاستراتيجية/ كلية العلوم السياسية جامعة النهرين. Njhad560@gmail.com

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

drone technology, which has proven its superiority in a number of military operations outside Turkey.

In addition to the strategic development of defensive military manufacturing, such as tanks, armored vehicles, and ground defense systems, the Turkish government, led by the Justice and Development Party, adopted a "zero problems" strategy in its foreign policy with its regional neighborhood over the past years. Turkey remained internally isolated until 2014, and then foreign policy changed. After that, Turkey entered into a new framework that formed the basis for Turkey's recent foreign movements, both diplomatically and militarily.

The topic gains its importance based on research into the intelligence roles of the Turkish defense strategy and its characteristics that have the potential to influence regionally (and internationally if the variables and components for that are available), and what it revealed about a turning point in how to adapt to the variables and employ them to its advantage and try to prove their existence. Therefore, the problem comes in the form of a question about the possibility of Turkey assuming immersive intelligence roles that are compatible with and directing the defense strategy in light of the context of various regional and international events and trends.

Keywords: Turkey, arms policy, intelligence roles, military bases.

المقدمة:

شهد توجه الاستراتيجية التركية مطلع القرن الحادي والعشرين مساراً مغايراً ومهما بولوجها نحو تنفيذ عمليات عسكرية خارج تركيا وإنشاء قواعد عسكرية خارجية لها، في دول عدة، مثل ليبيا وقطر وسوريا والعراق، وبما يعيد التوازن الإقليمي ويضع تركيا على خارطة اللاعبين المؤثرين وفقا لمكانتها الطبيعية –جغرافيا وتاريخيا وسياسيا. ويستند هذا الحضور العسكري التركي بالساحات الدولية إلى قفزات نوعية بصناعاتها العسكرية خلال السنوات الخمس الأخيرة، وخاصة بتكنولوجيا الطائرات المسيرة التي أثبتت تفوقها في عدد من العمليات العسكرية خارج تركيا، فضلا عن التطور الإستراتيجي بالتصنيع العسكري الدفاعي، مثل الدبابات والمدرعات ونظم الدفاع الأرضية، حيث انتهجت الحكومة التركية بقيادة حزب العدالة والتنمية استراتيجية "صفر مشاكل" في سياستها الخارجية مع الجوار الإقليمي طوال السنوات الماضية، وظلت تركيا منكفئة داخليا حتى عام 2014، ثم تغيرت السياسة الخارجية التركية بعد ذلك في إطار جديد شكل الأساس لتحركات تركيا الخارجية مؤخرا، دبلوماسيا وعسكريا.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

وقد ساهمت عوامل أخرى بخروج تركيا من انكفائها وتعزيز دورها كلاعب إقليمي ودولي، منها إعادة الهيكلة الشاملة ببنية الدولة لتركية عقب الإنقلاب الفاشل في عام 2016، وتغير النظام السياسي إلى "النظام الرئاسي"، وتراجع مستوى العلاقات التركية مع الغرب عموما نتيجة خلافات جوهرية عرضت مصالح تركيا للخطر. وازاء ذلك عمدت تركيا الى نهج خارجي جديد من خلال سياسة الدفاع وسوق السلاح كرافعة استخباراتي لتوسيع دورها الخارجي.

أهمية البحث: يكتسب الموضوع أهميته انطلاقا للبحث في الأدوار الاستخبارية للاستراتيجية الدفاعية التركية وخصائصها ذات القدرة في التأثير الإقليمي (والدولي اذا ما توفرت المتغيرات والمقومات لذلك) ، وما كشفته عن نقطة تحول في كيفية التكيف من المتغيرات وتوظيفها لصالحها ومحاولة إثبات وجودها.

إشكالية البحث: تأتي الإشكالية على صيغة تساؤل حول إمكانية نهوض تركيا في أدوار استخبارتية انغماسية تتوائم وتوجه الاستراتيجية الدفاعية في ظل سياق الأحداث والتوجهات المختلفة الإقليمية والدولية.

فرضية البحث: تنطلق الإجابة على هذا التساؤل من خلال فرضية رئيسة مفادها:(إن الغاية التي تسعى تركيا صوبها، عن طريق استراتيجيتها في الشؤون الخارجية ولاسيما في انغماسها العسكري عبرة بوابات القواعد العسكرية المنتشرة في إقليم الشرق الأوسط في ظل تنازع النفوذ والقوى العالمي والإقليمي، للبرهنة والاثبات أنها تجد نفسها مضطرة إلى اختيار استراتيجيات عدة، تنطلق من طبيعة مقومات القوة والقدرة لديها، فضلا عن الأهداف التي ترنو صوبها والتي تتمحور في دائرة اهتماماتها في ساحة صراعها؛ من اجل ديمومة بقائها واثبات نجاعة التوجه عبر المنظومة الاستخباراتية).

اولاً: سياسة التسلح التركية معزز لدورها الاستخباراتي

بفعل الأحداث والتطورات السياسية التي أعقبت أحداث الحادي عشر من سبتمبر عام 2001، وفي إطار الحرب على ما يسمى بالإرهاب، وما نتج عنها من تغير حاد في مشهد التفاعلات الإقليمية والدولية في المنطقة، وجدت الحكومة التركية الجديدة التي تشكلت في العام 2002 بقيادة حزب العدالة والتنمية نفسها أمام تحديات حقيقية، وأمام اختبار حقيقي لموقعها ودورها في المنطقة، خصوصاً وان احتلال العراق من قبل أميركا خلق واقعاً جديداً على حدودها الجنوبية الشرقية، متمثلاً في إحياء حلم وتطلعات الأكراد بإقامة دولة كردية، وما يترتب على ذلك من خطورة في المدرك الاستراتيجي التركي ومن هذا المنطلق، حرصت تركيا على الانغماس التدريجي في شؤون المنطقة.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

1.سيرورة تطور المنظومة العسكرية التركية في عقدين

في العام 2011 رصد تقرير صادر عن شبكة الدراسات الأمنية الأكاديمية في زيورخ ارتفاعا ملحوظا في صناعة السلاح في تركيا خلال السنوات الأخيرة، انعكس على زيادة صادراتها في هذا المجال، بدعم من سياسة خارجية نشطة لهذا البلد، ووطّد قدراتها الاقتصادية، ويستند التقرير في تحليله إلى بيانات وزارة الدفاع التركية، التي أوضحت تضاعف صادرات المعدات الدفاعية خلال أربع سنوات، حيث بلغت وفق بيانات العام 2009 نحو 669 مليون دولار، في مقابل 337 مليون دولار في العام 2005.[1] كما أوضح أن الحكومة التركية تقوم بجهود محلية لدعم صناعة السلاح، مثل نظام ائتمان منخفض الفائدة لتغطية التكاليف التي تكبّدتها من تصدير الصناعات الدفاعية وإنشاء منظمة تضم أكثر من 60 مؤسسة صغيرة ومتوسطة تعمل في هذا المجال، أن مشاريع التصنيع العسكري التركية طَموحة، وتتضمن مثلا إنتاج طائرات من دون طيار، ومقاتلات نفاثة ومروحيات عمودية، ما سيؤدي أيضا إلى خفض نفقات تركيا من استيراد السلاح بنسبة تصل إلى 30 % عمّا هي عليه وقت صدور الدراسة، وتوقعت الدراسة الصادرة منذ أربعة أعوام أن تصل تركيا إلى الاكتفاء الذاتي في الصناعات الدفاعية، حيث ستكون زيادة الصادرات نقطة تحول مهمة للشركات العاملة في هذا القطاع، كما سيؤدي هذا إلى تقليص ميزانيات استيراد السلاح تدريجيا .[2]

وفقا للأرقام الصادرة عن معهد الماكينة والكيمياء ، بأن هذه الطفرة في مبيعات السلاح جاءت بعد بيع الأسلحة والمعدات العسكرية المختلفة والمتفجرات وصواريخ طراز (إس إس 30) إلى 29 بلدا أجنبيا ممتدة على خمس قارات من الفلبين إلى سويسرا وأمريكا والسعودية، أشارت الأرقام إلى أن السعودية احتلّت المرتبة الأولى في صادرات الأسلحة التركية، حتى أن تركيا اليوم قادرة على فرض نفسها كمزوّد أساسي للأسلحة لدول الخليج وجنوب شرق آسيا، خاصة بعد ما باتت مجموعتا **تاي وأسيلسان** ضمن قائمة أول 100 مجموعة في الصناعات الدفاعية العالمية.[3]

وفي العام 2017 أعلن فريق البحث المختص بتكنولوجيا الدفاع والأمن التركية، عن أن تركيا خصّصت ميزانية بحجم 41 مليون ليرة تركية، لـ 3 مشاريع ضخمة جديدة في مجال الصناعة الدفاعية،

---

[1]) موريال ميراك فايسباخ وجمال واكيم، السياسة الخارجية التركية تجاه القوى العظمى والبلاد العربية منذ العام 2002، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، 2014، ص241.

[2]) المصدر السابق، ص242.

[3]) جان ماركو ، المفاعيل الدولية والداخلية للسياسة التركية في سوريا، مجلة سياسات عربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، العدد 17، 2015، ص93.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

هادفة بذلك إلى الاعتماد على الذات في صناعاتها المحلية دون الارتباط بالخارج، كما أن تركيا التي بدأت العمل في المرحلة الأولى في صناعة الآليات التي تعدّ مهمة جدا في مجال الدفاع، ستنتقل فيما بعد للعمل بجهد كبير في صناعة الأسلحة ذات التأثير القليل، وبهذا ستكون دولة تطوّر الأسلحة التي تملكها خلال فترة قصيرة وتبيع للعالم تكنولوجيا دفاعية خاصة بها.[1]

حيث أُعلن وقتها عن مشروع تطوير أنظمة سونار و مشروع المتفجرات غير الحساسة ومشروع كشف الأشعة تحت الحمراء ، وأعلنت تركيا وقتها أن هدف مشروع تطوير أنظمة سونار هو جعلها محلية الصنع لأنها تتمتع بقدرة كبيرة في مجال قياس المسافات والاتجاهات في الغواصات البحرية، ويهدف مشروع المتفجرات غير الحساسة إلى تأمين متفجرات ذات صناعة خاصة وذات تأثير كبير وبإمكانيات وطنية، في سبيل تطوير القدرات الحربية التركية، ويهدف مشروع كشف الأشعة تحت الحمراء إلى تطوير الأنظمة الموجودة والوصول إلى ابتكار أجهزة جديدة في مجال تكنولوجيا الرؤية الليلية.[2]

يُذكر أن الصادرات الدفاعية التركية بلغت في العام 2008 حوالي 600 مليون دولار، لتتضاعف في نهاية العام 2012 وتصل إلى 1.2 مليار دولار، أما في العام 2013 فقد تجاوز عدد الشركات العاملة في المجال العسكري الـ500 شركة، لتُصدّر ما قيمته 1.5 مليار دولار، بينما من المتوقع أن تتجاوز قيمة الصادرات الدفاعية التركية في العام 2014 الـ1.8 مليار دولار، وتوقّعت تقارير أن يصل حجم الصناعة إلى 8مليار دولار في2017.[3]

كما ان صدرت نهاية العام 2018 أكّدت أن وكالة صناعات الدفاع التابعة لوزارة الدفاع التركية المحرك والدافع لنمو هذه الصناعات، والتي تُعتبر مركز صنع القرار فيما يخص الشؤون السياسية والاقتصادية والاستراتيجية المتعلقة بصناعات الدفاع، استطاعت رفع قيمة العقود في السنوات الخمسة الماضية إلى 20 مليار دولار بزيادة قدرها 85 %، وتستهدف الوكالة الوصول إلى عائدات قدرها 8 مليار دولار سنويا في قطاع الدفاع والفضاء والوصول إلى صادرات بقيمة ملياري دولار.[4]

وتدير الوكالة عدة مشاريع أهمها مشروع إنتاج مقاتلات الضربة المشتركة بقيمة 16 مليار دولار، ومشروع الطائرة المروحية "أتاك" بقيمة 3.3 مليار دولار، ومشروع إنشاء الغواصات الجديدة بقيمة

---

[1]) جان ماركو ، المصدر السابق، ص 94.

[2]) يوسف الكلوب، تركيا بين الشرق والغرب " قراءات في السياسة الخارجية التركية تجاه أوروبا والشرق الأوسط"، ط1، مركز برق للأبحاث والدراسات، إسطنبول، 2018، ص54.

[3]) المصدر السابق، ص55.

[4]) د.علي حسين حميد، د.علي زياد العلي، بواعث الاستراتيجية التركية حيال الشرق الأوسط،دار امجد،عمان،2020،ص88.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

2.56 مليار دولار، واليوم بإمكان الشركات الصناعية الدفاعية التركية، أن تنافس في الأسواق الدفاعية الدولية، وتستقبل طلبات أجنبية لتصنيع معدات دفاعية متقدمة، ويتيح انخراط شركات القطاع الخاص التركي في أنشطة الصناعة الدفاعية مقرونا بالتمدّد السريع لعدد كبير من المقاولين الصناعيين الفرعيين في عدة تخصصات دفاعية، الفرصة لمتعهدي الدفاع التركي بميزات كبيرة في الأسواق الدولية سواء من ناحية التكلفة أو من ناحية التقدم التكنولوجي.[1]

كما من المفيد الإشارة اليه، ان شركات الصناعات الدفاعية التركية، هي: (شركة الصناعات الجوفضائية التركية ،شركة توساس لصناعة المحركات،شركة أسلسان ،شركة أوتوكار ،شركة هافلسان،شركة روكستان.فضلا عن مجموعة أخرى من الشركات.

علاوة على ذلك تقوم الشركة التركية بتطوير المنتجات الوطنية التي تلبي المتطلبات الضرورية للقوات المسلحة التركية، وأسّست منشأة جوفضائية حديثة وتعاونت بنجاح في إنتاج مكونات إف16 ، وطوّرت صناعات الجوفضائية التركية قدراتها في مجالات التصميم والإنتاج والتحديث والتعديل وإدماج الأنظمة للمنصات الجوية غير الآهلة والأقمار الاصطناعية، والشركة هي المقاول الرئيسي لبرنامج طوافات الهجوم والاستطلاع التكتيكي "**تاكا**" التركي وهى أيضا المقاول الرئيسي لبرنامج إنتاج العربة الجوية غير الآهلة التركية بالإضافة لتطويرها طائرة التدريب الأولى هيركاس.[2]

كما اخذت تصنع تركيا ، طائرات بدون طيار ودبابات وسفنا حربية وأنظمة باتريوت للدفاع الجوي وأجزاء من الطائرة الأمريكية إف 35. ففي سنة 2003 كانت نسبة المعدات العسكرية التي يستخدمها الجيش التركي وتمّت صناعتها في تركيا لا تتجاوز 25%، لكن هذه النسبة ارتفعت إلى 60% في سنة 2012، ولم يكتفِ صانعو الأسلحة الأتراك بالسوق الداخلية بل صاروا يستهدفون السوق العالمية بأسلحتهم ذات الكفاءة العالية والصنع المتقن، وتفخر تركيا بنمو صادرات الأسلحة التركية عاما بعد عام، ولقد وصلت قيمة الصادرات العسكرية في سنة 2014 إلى 1.5 مليار دولار بزيادة 10% عن السنة السابقة.[3]

[1]) د.علي حسين حميد، د.علي زياد العلي ، المصدر السابق،ص89.

[2]) المصدر نفسه.

[3]) المصدر السابق.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

2.الاندفاع التركي المتجدد في تطوير المنظومة الدفاعية

عوامل عدة دفعت تركيا نحو تحقيق أكبر قدر ممكن من الاستقلالية في صناعة الأسلحة، وهي سياسة تم التفكير فيها وتبنيها وتطويرها تدريجيا منذ الستينيات، ثم تأكدت في الثمانينيات ووصلت لأعلى درجات الإصرار على تنفيذها، والاستفادة من عائداتها على جميع الصعد في عهد الرئيس أردوغان[1]. وهي تعود إلى ما تواجهه البلاد من تحديات داخلية لوحدتها وسيادتها على أراضيها ، بفعل الحركات الانفصالية، ولأسباب خارجية بفعل امتناع الحلفاء أكثر من مرة عن تزويدها بما تتطلبه سياساتها الدفاعية من أسلحة نوعية، فعضويتها في حلف الناتو لم تشفع لها؛ ليتواصل تدفق ما يحتاجه الجيش التركي من أسلحة.وفي كل مرحلة من تطور المشهد الجيوستراتيجي في منطقة البلقان، وشرقي المتوسط ووسط آسيا وهو الفضاء الحيوي لتركيا، يُقدِم الجيش التركي على التدخل في بعض مناطق النزاع دفاعًا عن المصالح القومية من وجهة نظر الدولة التركية، وقابل ذلك دول حلف الناتو بعدم الاستجابة لطلبات تركيا باقتناء الأسلحة المتطورة. ومن هنا سعت تركيا نحو بناء قاعدة صناعية وتكنولوجية للدفاع[2].

ترمي الحكومة التركية من خلال السياسات الدفاعية والعسكرية، إلى تحويل الدولة إلى قوة إقليمية ودولية لا يمكن تجاهلها في المنطقة، واتخذت من الصناعات الحربية أهم رافعة لتحقيق هذه الرؤية الإستراتيجية، وبما أن الجيش يمثل رمز السيادة القومية فقد توجب على البلاد تحقيق القدر الأكبر من الاستقلالية في إنتاج ما يلزمها من عتاد وسلاح، والحد من تبعيتها للخارج، بما في ذلك الحلفاء التقليديين لتركيا.

رغم التقدم الذي أحرزته الصناعات الحربية التركية، وانتشارها النسبي والملفت للانتباه في العالم باعتبار أنها تبيع لدول في آسيا وإفريقيا والشرق الاوسط وأوربا، إلا أنها ما زالت رهينة تعاون تكنولوجي مع بعض الدول الغربية في بعض القطاعات، لكن الخطة التي رسمها الأتراك تتطلع لتحقيق استقلال تكنولوجي كامل بحلول عام 2053[3].

يبقى أن التوجه التركي نحو مناطق نفوذها السياسي عمومًا جاء في إثر تأكدها من عدم قبول انضمامها للاتحاد الأوربي ولذلك، اتجهت نحو فضاءات جيوسياسية أخرى، مدفوعة بدوافع اقتصادية،

(1) محمد السبيطلي, السلاح التركي في إفريقيا: دوافع التسويق ونماذج التعاون, مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات, 2021, ص9.

(2) Damla Aras, “The Syrian Uprising: Turkish–Syrian Relations Go Downhill,” Middle East, Quarterly vol. 19, no. 2 (Spring 2012), p. 50

(3) محمد السبيطلي, مصدر سبق ذكره, ص10.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

ومدعومة بإيديولوجية أضافت إليها مرحليًا عقائد وأفكار حزب العدالة والتنمية، وبعض المضامين توسعية قومية تقليدية المتوارثة عن الدولة العثمانية, لذلك فإن اقتحام سوق السلاح في مناطق جوارها الجغرافي ونفوذها السياسي يأتي ضمن هذه الإستراتيجية التوسعية؛ لمنافسة الطرف الأوربي في عقر دار نفوذه الاستعماري وتعزيز ثقلها الاستخباراتي، وبدرجة أقل، لإثبات الوجود في مواجهة بعض القوى الإقليمية العربية في عمقها الإستراتيجي، في حال تلاشت إمكانية التعاون معها[1].

كما تناولت دراسات عدة الولوج التركي منذ سنوات إلى السوق الإفريقية، وتنامي الاستثمارات، وتعدد أوجه التعاون الاقتصادي والدبلوماسي مع عدد من دول إفريقيا، إلا أن الاهتمام الاستخباراتي بالتوسع الاقتصادي الصيني، ثم الروسي، ودول آسيوية أخرى، غطى على التركيز في الحضور التركي، وإن كانت بعض الدول العربية المشرقية لها اهتمام كبير بالدور الإيراني والتركي في إفريقيا, وهذا لا يعود لحجم الحضور التركي سواء الدبلوماسي أو الاقتصادي أو الثقافي باعتبار أنه لا يقارن بمساحة النفوذين اللذين اكتسبتهما الصين وروسيا وحجمهما في إفريقيا، وإنما الاهتمام يرجع في الحقيقة إلى الخلافات السياسية التركية مع بعض الدول العربية المهمة[2]. كما تم تسجيل نجاح وتطوير صناعة الدفاع التركية أيضا بالأرقام, حيث بلغ إجمالي مبيعات الصناعات الدفاعية التركية في عام 2006 ما يقدر ب 1.86 مليار دولار أمريكي، وارتفع إلى 6.69 مليار دولار أمريكي في عام 2017 بزخم كبير. وبلغ إجمالي عدد مشاريع المنتجات الدفاعية 667 مشروع في عام 2018 ، وبلغ إجمالي قيمة العقود للمشاريع الدفاعية 60 مليار دولار أمريكي. وبفضل الدعم الموجه للتصدير، فقد وصلت المبيعات الدولية إلى 2.03 مليار دولار أمريكي في عام 2018[3].

(1) رقية تشيليك, أسلحة أردوغان.. هل تساعد الإنجازات العسكرية في حسم انتخابات تركيا, نون بوست, https://www.noonpost.com/47098/

(2) للمزيد ينظر: محمد السبيطلي, السلاح التركي في إفريقيا: دوافع التسويق ونماذج التعاون, مصدر سبق ذكره, ص11.

(3) كاتلوك منتجات الصناعات الدفاعية التركية, رئاسة الجمهورية التركية وكالة الصناعات الدفاعية, 2022, ص9.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

شكل1:

ارتفاع مبيعات السلاح التركي عام 2021.

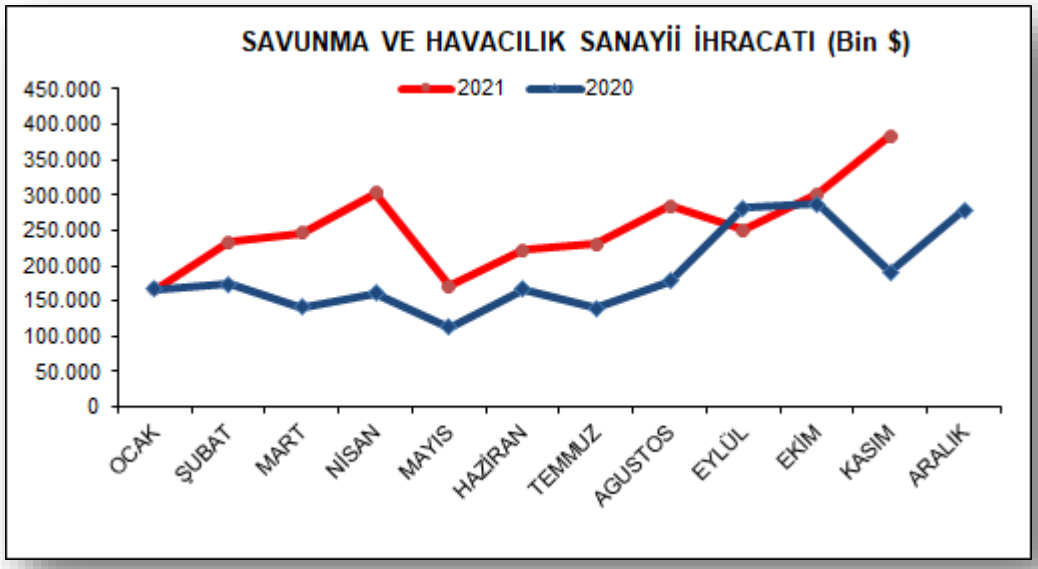

المصدر: عبد القادر محمد علي, الحضور العسكري التركي في افريقيا الدوافع والتحديات, مركز الجزيرة للدراسات, 2022, ص4

وفقاً لمعهد ستوكهولم لأبحاث السلام فإن تجارة المعدات العسكرية تُستخدم كأحد أدوات السياسية الخارجية لزيادة نفوذ المصدرين في إفريقيا جنوب الصحراء، وبهذا المعنى لم تصبح الصناعات الدفاعية عنصراً مهماً في تطوير علاقات أنقرة بدول القارة السمراء من خلال الاتفاقات العسكرية والأمنية فقط، بل عملت أنقرة أيضاً على اكتساب نقاط قوة تضغط بها على خصومها ومنافسيها دولياً وإقليمياً، حيث أدى تزايد النشاط التركي الاستخباراتي والعسكري في دول غرب إفريقيا كالنيجر والسنغال ومالي إلى انزعاج فرنسا التي تعد هذه الدول مناطق نفوذ تقليدي لها[1]. وتسعى تركيا بتوظيف انخراطها لدور استخباراتي عكسي يتم استخدامه في الواقع العملي، إذ أنه في بعض الحالات، تقوم بتوظيفها في الحصول على مؤشرات أو معلومات تدعم توجهاتها السياسية، بدلا من أن يتم الاستفادة منها في الحصول على معلومات استخباراتية موضوعية[2].

(1) عبد القادر محمد علي, الحضور العسكري التركي في افريقيا الدوافع والتحديات, مركز الجزيرة للدراسات, مصدر سبق ذكره, ص6.

(2) Christopher Andrew, Richard J. Aldrich and Wesley K. Wark, Secret Intelligence; A reader Oxon; Routledge, 2nd edition; 2020, p.23

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

ثانياً: البعد الاستخباراتي للقواعد العسكرية التركية

القوة العسكرية هي إحدى المؤشرات الرئيسة للقوة الكامنة للدولة في زمن السلم، ومن أهم مظاهر القوة الحقيقة للدولة في زمن الحرب، وأن القوة العسكرية للدولة تعد كمقياس يستطيع التكيف مع الأوضاع المتغيرة، والتي تتحدد بالقرارات الاقتصادية والسياسية والدبلوماسية وما ينتج عن هذه القرارات من توجهات وتطبيقات، حيث تؤثر المقاييس الأمنية للدولة إلى حد كبير على كيفية توظيف مواردها الاقتصادية ونقلها، وتحدد سير علاقتها الدبلوماسية السياسية، وفي الوقت نفسه تؤدي القوة العسكرية التي لا تستطيع أن تواكب التطورات التكنولوجية والتغييرات الطارئة في الاوضاع، دور القوى التي تجازف لتتحول إلى اداة للحسابات السياسية واستهلاك الموارد تبقى الطريق مفتوحاً للصعود إلى أعلى درجة في هرم القوة الدولية[1].

تقوم الدول عادةً بتأسيس قواعد عسكرية خارج أراضيها عندما تتمتع بقدرات مادية ودفاعية قوية، ويكون لديها رؤية جيوسياسية لنشر القوات في مناطق تتمتع بالأهمية الجغرافية أو المصالح الاقتصادية أو الأهمية السياسية والعسكرية أو حتى الرمزية التاريخية كما تقوم الدول بذلك من أجل توفير الدعم لدول حليفة قد تتشارك معها الأجندة السياسية في المنطقة ذات بعد استخباراتي، وذلك في إطار توازن القوى والتنافس على النفوذ مع قوى أخرى ويعد توافر الدعم المحلي ضروريًا للسلطة السياسية كي تتخذ قرار نشر القوات في الخارج[2].

ويستلزم مثل هذا القرار الاستراتيجي تغييرًا في نهج السياسة الخارجية، بحيث تصبح الدولة مستعدة للتعامل مع تبعات نشر القوات والتحالفات العسكرية و احتمالات استخدام القوة والتدخل للدفاع عن قواعدها وقواتها، وعن الدول الحليفة المستضيفة لهذه القواعد التي تنظم العلاقات معها عادةً اتفاقيات دفاع مشترك أو اتفاقيات أمنية وتعاون وتدريب.

بالنسبة إلى تركيا، على الرغم من أن تأسيس القواعد العسكرية رسميًا يعود إلى عام 2017 ، فإن الرؤى والتصورات المؤسسة للسياسة الخارجية لحزب العدالة والتنمية الحاكم منذ عام 2002 كانت تؤكد مكانة تركيا المركزية، وطموحها إلى التأثير في المناطق المجاورة ويمكن أن يُفهم من هذه الطموحات أن الرغبة في زيادة النفوذ في الخارج ونشر القوات تعود فكريًا وسياسياً إلى تلك الرؤى والتصورات ولكن

(1) جلال عبد الله عوض، "صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية–التركية"، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٨, ص46.

(2) عماد قدورة, السياسة الخارجية التركية(الاتجاهات, التحالفات المرنة, سياسة القوة), مصدر سبق ذكره, ص178.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

تنفيذها على أرض الواقع لم يتح الا مؤخراً بعد أن استطاع حزب العدالة والتنمية والرئيس أردوغان تعزيز السلطة السياسية المدنية في مجلس الامن القومي وفي القوات المسلحة بعد إعادة هيكلتها، وتعزيز سلطة الرئاسة في بنية اتخاذ القرار الخارجي، وبعد أن أصبحت الدولة قادرة عسكريًا وأمنيًا واقتصاديًا على تحمل تبعات قرارات انتشار القوات وتكاليفها[1].

ولا غلو بالقول ، أصبحت القواعد العسكرية خيارًا في السياسة الخارجية التركية؛ فهي تساهم، من وجهة نظر أنقرة، في حماية المصالح التركية في الشرق الأوسط هو والقارة الأفريقية, في الواقع كان تأسيس أول قاعدة تركية في الخارج في الخليج العربي؛ أي في قطر التي تعد حليفا استراتيجيا في المنطقة العربي, ولم يكن قرار تأسيس هذه القاعدة وليد الأزمة الخليجية في حزيران/يونيو 2017 ، بل كانت العلاقات بين البلدين قد دخلت مرحلة جديدة قبل ذلك, فقد وقع البلدان الاتفاقية الدفاعية لعام 2014 والتي تسمح بإجراء تدريبات مشتركة، والتعاون في مجال التصنيع الدفاعي، ونشر القوات التركية في قطر[2].

أما القاعدة الثانية فهي في الصومال. ففي أواخر عام 2017، أسست تركيا قاعدة عسكرية في مقديشو وبحسب السفير التركي في الصومال، محمد يلماز، فإن تركيا قامت بتدريب نحو ثلث القوات الصومالية واعتبر أن «التعاون العسكري التركي مع الصومال له أهمية حاسمة بالنسبة لهذا البلد، فهو يساهم في أمن الصومال ومحاربته للإرهاب ويعبّر حجم الوجود العسكري في الصومال عن رغبة جديدة في تأدية دور غير تقليدي في السياسة الخارجية يقوم على تأمين المصالح التركية في الخارج وضمان استمرارها اعتمادًا على قواتها العسكرية وذلك في إطار المنافسة الإقليمية[3].

ويبدو أن تركيا تسعى لبناء نموذج لوجودها العسكري في الصومال عبر إظهار أهميته في فرض الاستقرار وبناء الدولة بعد مرور عقود على تفكك هياكلها والفوضى والفقر والانهيار كما تسعى إلى تعزيز هذا النموذج بالقوة الناعمة أيضًا عبر اتباع سياسات تعاونية مرادفة لوجودها العسكري ذات بعد استخباراتي مثل المساعدات الإنسانية، ودعم مؤسسات الحكومة القائمة، والتعاون مع جهود الأمم المتحدة

(1) عماد قدورة, تركيا استراتيجية طموحة وسياسة مقيدة: مقاربة جيوبولتيكية, مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2015، ص116.

(2) Lars Haugom, «Turkish Foreign Policy under Erdogan: A Change in International Orientation?, Comparative Strategy, vol. 38, no. 3 (2019), p. 211.

(3) Turkey to Train 1/3 of Entire Somali Military, Envoy Says,» Daily Sabah, 4/8/2020, accessed on 13/1/2024, at: https://bit.ly/3wcfJ2t

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

والمبادرات السياسية والإنمائية التي تعمل عليها المنظمات الأفريقية، ربما تسعى تركيا عبر هذا النموذج لتعزيز صورتها في القارة الأفريقية بوصفها داعمة للاستقرار الأمني والسياسي المعزّز بالاستثمارات والتبادل التجاري والثقافي، وهو ما قد يتيح لها نقل التجربة إلى أماكن أخرى ولو بصور مختلفة وبحجم أقل[1].

أما في السودان، فلم تؤسس تركيا قاعدة عسكرية، وإنما تقوم بإعادة ترميم جزيرة سواكن وتستمد سواكن أهميتها بالنسبة إلى تركيا من رمزيتها التاريخية، فقد كانت محطة للعثمانيين في البحر الأحمر منذ بدايات القرن السادس عشر. ولذلك، يعتبر البعض قيامها حاليًا بتأهيل هذه الجزيرة لتمكينها من صيانة السفن فضلاً عن ترميم المباني العثمانية القديمة في المدينة طموحا في تعزيز الدور الخارجي وانعكاسا للقدرات من دون وجود عسكري بالضرورة[2]. وفي النيجر، وقعت تركيا اتفاق تعاون عسكري واتفاقيات أخرى أثناء زيارة وزير الخارجية التركي السابق في تموز 2020, لتمهيد الطريق لفتح قاعدة عسكرية في البلاد، وأن يعزز انخراط الدور التركي في ليبيا، فضلًا عن المساهمة المباشرة في مواجهة تهديدات قوى منافسة لهذا الدور عبر جنوب ليبيا كما يعزز الاتفاق نفوذ أنقرة في غرب أفريقيا(انظر الى خارطة رقم1)، ويمنحها منفذا استخباراتياً جديدًا للتواصل مع مناطق جديدة في أفريقيا، سياسيا واقتصاديًا وعسكريا، وذلك ضمن سياستها الخارجية الجديدة التي تولي أفريقيا أهمية كبيرة[3].

(1) عماد قدورة, السياسة الخارجية التركية(الاتجاهات, التحالفات المرنة, سياسة القوة), مصدر سبق ذكره, ص180.

(2) المصدر السابق, ص181.

(3)Mehmet Ozkan, Why Turkey is Making Friends in West Africa, Middle East Eye, 22/9/2020, accessed on 10/2/2024, at: https://bit.ly/3d75HsK

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

خارطة رقم 1

النفوذ العسكري التركي على الساحة الدولية

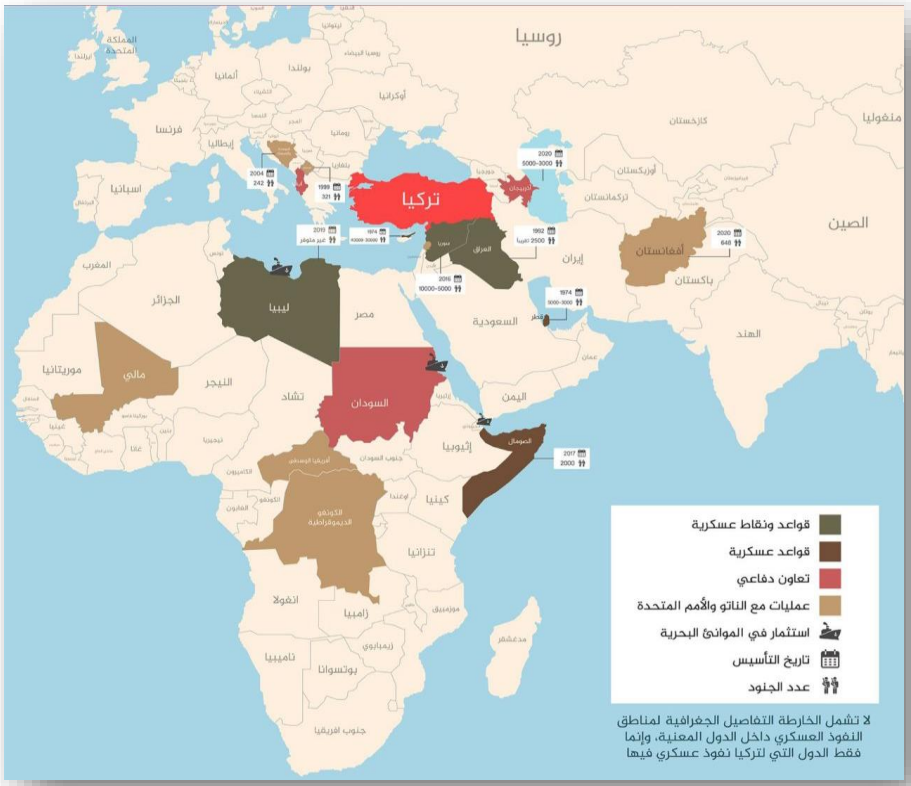

المصدر: كيف تغيرت تركيا خلال 5 سنوات ، القواعد والتدخلات العسكرية التركية بين عامي 2015 – 2020, مركز الأناضول لدراسات الشرق الأدنى, 2020.

اما عن طبيعة الوجود التركي في شمال العراق، اذ يمكن القول أن تواجد القوات التركية على أطراف مدينة" بعشيقة"، يرجع تاريخها إلى حرب الخليج الأولى بعد ما شنت القوات التركية حملة عسكرية على الحدود التركية–العراقية عام 1992 ، اذ شنت تركيا حملة عسكرية عبر الحدود، (انظر الى خارطة رقم 2)عبر نشر ما يقرب من ١٥ ألف جندي من القوات الجوية والجيش للمشاركة في العمليات في شمال العراق وقد تم إنشاء هذه القواعد التي تمتد في الغالب داخل الحدود العراقية من خلال اتفاق متبادل بين تركيا والحكومة العراقية في ثمانيات القرن الماضي، وكانت ، تلك ثاني أكبر حملة تشنها تركيا في أعقاب تدخلها العسكري في قبرص في عام ١٩٧٤ وقد ألحقت خسائر كبيرة ب (حزب العمال الكردستاني)[1].

(1) هنري ج. باركي, تركيا والعراق: اخطار وامكانات الجوار, معهد السلام الأميركي, 2005, ص1.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

ثالثا:القواعد العسكرية في المدرك الاستراتيجي التركي

يمكن القول أن تركيا لا يمكن ان تتنازل عن وجودها العسكري بكل ما من شئنه حفظ مصالحها السياسية في هذه المنطقة، حتى وان كلفها ذلك الدخول في تصادم سياسي بل وحتى عسكري مع الحكومة العراقية، وذلك لأسباب عدة وهي وكالاتي[1]:

1. جغرافياً: فتركيا تسعى إلى فرض سيطرتها على هذه المنطقة الجغرافية لارتباطها بالأمن القومي التركي، خصوصا مدينة تلعفر التي تسعى إلى الحفاظ على طابعها القومي بعيدا عن اية تفرعات مذهبية.
2. امنياً: تتعلق بطبيعة التطورات والاوضاع على الساحة السورية، خصوصا فيما يتعلق بأكراد سوريا "وحدات حماية الشعب الكردي ذراع حزب العمال الكردستاني في سوريا" وسيطرتهم على معبر ربيعة الحدودي، وبالتالي هذا يعني استمرارية تهديدهم للأمن التركي، خصوصا مع تواجد عناصر حزب العمال الكردستاني في سنجار والتي ترتبط جغرافياً بجنوب تركيا عبر سلسلة جبال قنديل.
3. سياسياً: يمكن القول ان تركيا في مرحلة ما بعد الانقلاب الفاشل عام 2016 ليست كما قبلها، اذ انها ستتجه إلى مزيد من التشدد والواقعية في سياستها الخارجية خصوصا فيما يتعلق بتواجد قواتها على اطراف مدينة الموصل، وبالتالي فان مشاركة هذه القوات او انسحابها سوف يكون مرتبط بمقدار ما ستشهده العلاقات العراقية– التركية من تطورات.

(1) صبا رشيد ومحمد ياس, الدوافع السياسية والعسكرية في التوجه التركي ازاء منطقة المشرق العربي, كلية العلوم السياسية , جامعة النهرين, العدد(2), 2020, ص91.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

خارطة رقم 2

القواعد العسكرية التركية على الحدود العراقية

المصدر: كيف تغيرت تركيا خلال 5 سنوات | القواعد والتدخلات العسكرية التركية بين عامي 2015 – 2020, مركز الأناضول لدراسات الشرق الأدنى, 2020.

وفي إطار التحالف الدولي، كان التعاون العراقي–التركي في مجال "التدريب وتقديم المساعدات العسكرية وتبادل المعلومات الاستخباراتية، ومن أبرز نتائج الزيارة التي قام بها رئيس الوزراء العراقي الأسبق، حيدر العبادي إلى أنقرة أواخر العام 2014 وفي الوقت الراهن، وعلى امتداد أعوام طويلة، يثير الوجود العسكري التركي لدى العراق خلافاً بين بغداد وأنقرة, كما يوجد عدد من القواعد العسكرية والمراكز الاستخباراتية التركية داخل الأراضي العراقية في الشمال وهي[1]:

1. مقر الامن (ميت) التركي في مركز قضاء العمادية.
2. مقر الامن التركي في مركز باطوفة.
3. مقر الامن التركي في قضاء زاخو.
4. مقر الامن التركي في مدينة دهوك في حي (كري باسي).

(1) القواعد العسكرية التركية في شمالي العراق ... ضرورة دولتيه أم اعتبارات توسعية, مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية, 2022, https://rawabetcenter.com/

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

ومن أجل الحفاظ وتعزيز مكاسب الوجود العسكري والأمني والاستخباراتي التركي في شمالي العراق، ستسعى تركيا إلى المواءمة بين الضرورات الأمنية التي اضطرتها إلى التواجد العسكري في الأراضي العراقية مع الحملة الرافضة لوجودها، فتعمل على إعادة الانتشار مثلا، أو البقاء تحت غطاءات مختلفة لا تثير استفزاز القوى المناهضة.

اما على الصعيد السوري تمتلك تركيا 125 موقعا عسكريا في سوريا بين قاعدة ونقطة وجود، وذلك ضمن 5 محافظات، وهي: 57 في حلب، و51 في إدلب، و10 في الرقة، و4 في الحسكة و2 في اللاذقية، وقاعدة واحدة في حماة. ووفقا لخبراء عسكريين، تتوزع النقاط والقواعد العسكرية التركية على شكل خطوط صد؛ تجعل من الصعب تقدم النظام السوري نحو مناطق سيطرة المعارضة. وأتاح الاتفاق لتركيا التوسع في نشر نقاط عسكرية في مناطق التماس ضمن مناطق خفض التصعيد، التي اتفقت عليها تركيا وروسيا[1].

خارطة رقم 3

المواقع العسكرية التركية في سوريا

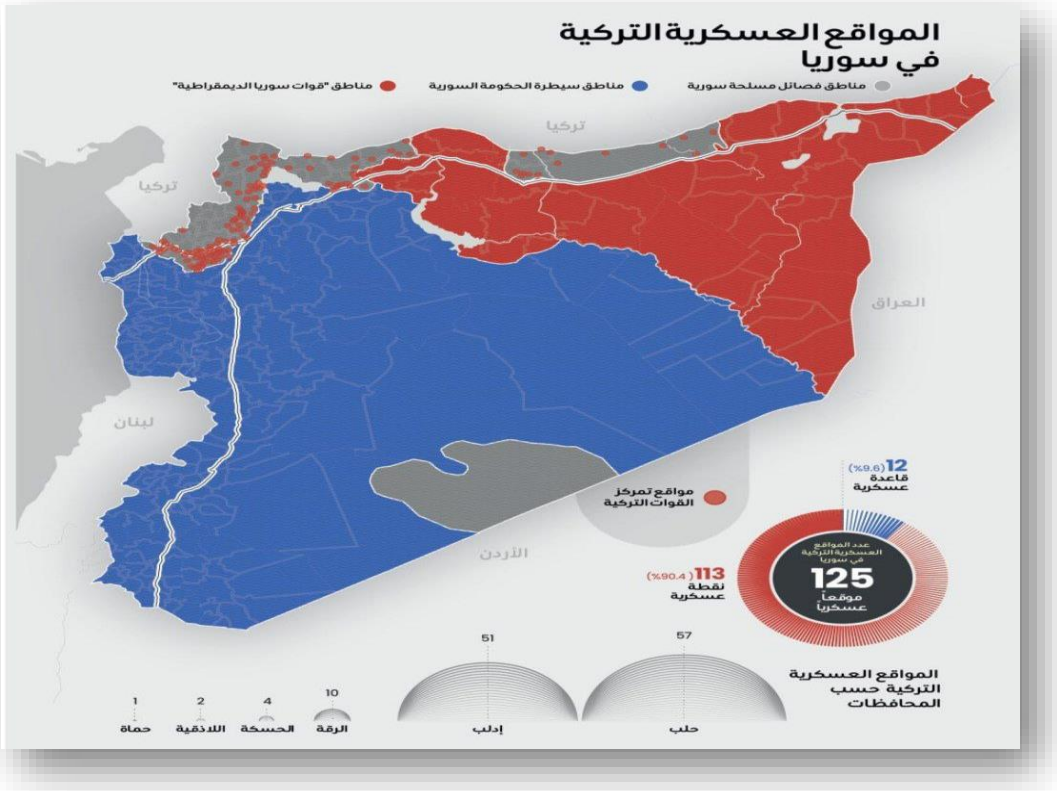

المصدر: جسور للدراسات, https://jusoor.co/ar

(1) حضور عسكري أجنبي متنوع في سوريا, المجلة, 2023, https://www.majalla.com/

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

الخاتمة والنتائج

ان تركيا دولة إقليمية فاعلة، اذ تحتل موقعاً مهماً في هيكلية النظام الإقليمي المضطرب، ولا يمكن لهكذا دولة ان تتفاعل بعشوائية مع المنطقة ودولها وأحداثها، وإنما هي تتفاعل من منطلق المصالح الإستراتيجية؛ لذا سخرت الإدارة التركية مقومات ومكامن القوة التي تمتلكها من اجل توظيفها لإدارة التغيير في منطقة الشرق الأوسط، فهي موجودة في ظل بيئة إقليمية غير مستقرة ، وهي أثناء أدائها الإستراتيجي في المنطقة ، تتعامل مع متغيرات عدة ، تشكل لها بيئة دينامية احيانا توفر لها فرص لأداء فاعل وذي كفاية ملائمة قياسا بما وضعته من خطط ، وفي احيان تكون بيئة مقيدة لها تعيق قدرتها على تنفيذ أداء قيادة التغيير حيال منطقة، فهي تمتلك موقع جغرافي رائد، كما انها تمتلك مقومات اقتصادية صاعدة فضلاً عن قدراتها العسكرية الكبيرة، كما لها تأثير أيدلوجي كبيرة يسمح لها بموكبة دوائر التأثير في المنطقة.

علاوة على ذلك، استطاعت تركيا، اتباع سياسة الجذب بالضرورة للدول الكبرى لتحويل تركيا كمركز محوري لاستراتيجيتهم بالتموضع العسكري في منطقة الشرق الأوسط، منطقة تجاذب إقليمية لاضطرار الدول المتشاركة بحدودها معها إلى إقامة معاهدات واتفاقيات أمنية واقتصادية وعسكرية ونفطية لتمرير منتجاتها الصناعية والنفطية وغيرها, كذلك استطاعت اختراق جدار الدول العربية باتفاقيات مع دول الخليج العربي كذلك احتضان الثورات العربية بذكاء ودهاء سياسي لافت رغم خطورة تأثر الداخل التركي الذي يعج بالأعراق والإثنيات والطوائف من هذه الثورات وتأجيج النعرات العرقية خاصة الكردية التي تطالب بدولة مستقلة لها , والأرمنية التي تطالب باعتراف تركيا بالمذبحة العثمانية, وأمام حلمها بالدخول في الإتحاد الأوروبي وتأثير الاتجاهات الإسلامية للثورات عملت على تجاوز تلك المعضلة بانفتاحها نحو الغرب, ومسك جميع المسائل من وسطها، تارة تدار من قبل الدول الأميركية – ألأطلسية وطورا من قبل روسيا وإيران ودول الشرق الأوسط. وبهذا شكلت من دولتها مركزا استراتيجيا هادفا لكل الدول الكبرى والإقليمية مجتمعة أوروبا واميركا والصين وروسيا وإيران.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

References:

1. Muriel Mirak Weisbach and Jamal Wakim, Turkish Foreign Policy Towards the Great Powers and Arab Countries Since 2002, Publications Distribution and Publishing Company, Beirut, 2014, p. 241.
2. (Jean Marco, The International and Domestic Repercussions of Turkish Policy in Syria, Arab Politics Magazine, Arab Center for Research and Policy Studies, Doha, Issue 17, 2015, p. 93.
3. (Youssef Al-Kalloub, Turkey between East and West, "Readings on Turkish Foreign Policy towards Europe and the Middle East," 1st edition, Barq Center for Research and Studies, Istanbul, 2018, p. 54.
4. (Dr. Ali Hussein Hamid, Dr. Ali Ziyad Al-Ali, Motives for the Turkish Strategy towards the Middle East, Dar Amjad, Amman, 2020, p. 88.
5. Muhammad Al-Subaytli, Turkish Weapons in Africa: Marketing Motives and Cooperation Models, King Faisal Center for Research and Studies, 2021, p. 9.
6. Turkish Defense Industries Products Cataluk, Presidency of the Republic of Turkey Defense Industries Agency, 2022, p. 9.
7. Jalal Abdullah Awad, "Decision-making in Turkey and Arab-Turkish relations," Beirut: Center for Arab Unity Studies, 1998, p. 46.
8. Imad Qaddoura, Turkey's Ambitious Strategy and Restricted Policy: A Geopolitical Approach, Emirates Center for Strategic Studies and Research, 2015, p. 116.
9. Saba Rashid and Muhammad Yas, Political and Military Motives in the Turkish Orientation towards the Arab Levant Region, Faculty of Political Science, Al-Nahrain University, Issue (2), 2020, p. 91.
10. Turkish military bases in northern Iraq... the necessity of a state or expansionist considerations, Rawabet Center for Research and Strategic Studies, 2022, https://rawabetcenter.com/

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/